المصرف المركزي يطلق أول نظام إلكتروني مبتكر مع النيابة العامة لإمارة دبي لتسوية مطالبات الدية

أبوظبي (18 ديسمبر 2025): أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والنيابة العامة لإمارة دبي عن إطلاق نظام إلكتروني مبتكر متخصص في تسوية إجراءات مطالبات الدية.

ويأتي إطلاق النظام الالكتروني الجديد تجسيداً لرؤية القيادة الرشيدة في أتمتة الإجراءات وتحقيق أهداف برنامج تصفير البيروقراطية في تسوية مطالبات الدية عبر الربط الإلكتروني بين النيابة العامة لإمارة دبي وشركات التأمين المرخصة من خلال المنصة الرقمية للمصرف المركزي، بما يُسهم في رفع جودة الخدمات، وتحسين تجربة المتعامل، إلى جانب حماية المستهلك وتطوير الأداء التشغيلي في قطاعي التأمين وجهات تطبيق القانون في الدولة.

ويحقق النظام تسوية مطالبات الدية بانسيابية ويعزز كفاءة التنسيق بين المصرف المركزي وشركات التأمين والنيابة العامة لإمارة دبي.

وتم توقيع مذكرة تفاهم بين المصرف المركزي والنيابة العامة لإمارة دبي بهدف تعزيزالتعاون المشترك ورفع كفاءة الخدمات في هذا الشأن.

شهد توقيع مذكرة التفاهم **معالي خالد محمد بالعمى، محافظ المصرف المركزي، وسعادة المستشار عصام عيسى الحميدان النائب العام لإمارة دبي،** ووقعها كل من **سعادة فاطمة عبدالله الجابري، مساعد محافظ المصرف المركزي لشؤون قطاع مكافحة الجرائم المالية، سلوك السوق وحماية المستهلك، وسعادة المستشار صلاح بوفروشه الفلاسي، المحامي العام الأول، رئيس نيابة السير والمرور في دبي،** وذلك بحضور أصحاب السعادة مساعدي المحافظ، وعدد من كبار المسؤولين من الجانبين.

بهذه المناسبة، **قالت سعادة فاطمة عبدالله الجابري، مساعد المحافظ لقطاع الجرائم المالية وسلوك السوق وحماية المستهلك:** "يجسد النظام الإلكتروني لتسوية الدية التزام المصرف المركزي بالتحول الرقمي وتطوير الخدمات المالية، وتحقيق أهداف تصفير البيروقراطية في القطاع المالي، بما يسهم في تعزيز الثقة بالنظام المالي، وحماية المستهلك، والارتقاء بمهام الرقابة على شركات التأمين المرخصة، إلى جانب دعم الكفاءة التشغيلية في القطاعين المالي والقضائي بالدولة ".

بدوره، قال سعادة صلاح بوفروشه الفلاسي، المحامي العام الأول، رئيس نيابة السير والمرور في دبي:"يمثل المشروع نموذجاً ناجحاً للتعاون بين الجهات المالية والقضائية، ويضع أساساً متيناً لتسريع الإجراءات وتطوير منظومة الدية عبر حلول رقمية متقدمة تعزز الكفاءة في منظومة العمليات القضائية والمالية بالدولة".

-انتهى-